

الاتحادية تعقد اجتماعها التشاوري الأول وتؤكد الالتزام بالدستور والحياد



عقدت المحكمة الاتحادية العليا، اليوم الإثنين، اجتماعها التشاوري الأول برئاسة الجديدة وبحضور جميع أعضائها، لمناقشة سير العمل في المحكمة وتحديد أولويات المرحلة المقبلة.

وذكرت المحكمة في بيان تلحقه "المطلع"، أن: "الاجتماع شهد تأكيداً واضحاً على التزام المحكمة باختصاصاتها الدستورية المنصوص عليها في المواد (52 و93) من الدستور، والمادة (4) من قانونها رقم (30) لسنة 2005 المعدل بالقانون رقم (25) لسنة 2021، مع رفض أي توسع في تلك الاختصاصات، والتشديد على استقلالية المحكمة ورفض أي تدخل سياسي في عملها".

وأضاف البيان أن: "المجتمعين أكدوا وقوف المحكمة الاتحادية العليا على مسافة واحدة من جميع الفرقاء السياسيين، وتمسكها بمبدأ الحياد، وحرصها على صون النظام السياسي في البلاد، وضمان احترام الحقوق الدستورية لكافة مكونات الشعب العراقي".

وشددت المحكمة، بحسب البيان، على أهمية احترام عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية وعدم التدخل في

مهامهما، إلا في الحالات التي تشكل خرقاً للدستور، والتي يتم التعامل معها عبر إقامة الدعوى الدستورية وفق الأطر القانونية، ترسيخاً لمبدأ الفصل بين السلطات.

وكما بيّن البيان أن: "دور المحكمة الاتحادية في الانتخابات النيابية المقبلة سيكون ضمن ما رسمه لها الدستور في المادة (93/سابعاً)، بعيداً عن أي صراعات سياسية مرتبطة بهذا الملف".

وأشار إلى أن: "المحكمة تُعد إحدى مكونات السلطة القضائية، وفقاً لأحكام المادة (89) من الدستور، وأنها تعمل بالتنسيق مع مجلس القضاء الأعلى وباقي مكونات السلطة القضائية من أجل ترسيخ مبادئ العدالة واحترام الدستور والقانون".

واختتم البيان بالتأكيد على، أهمية تعزيز التعاون مع الجهات المختصة وعقد الندوات التشاورية والحوارية مع فقهاء وأساتذة القانون الدستوري، بما ينعكس إيجاباً على تطوير العمل الدستوري في البلاد.